



Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

07 Septembre 2011
07 شتنبر 2011

ندوة إفريقية حول حقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدعم من سفارة بريطانيا في المغرب، وجمعية الوقاية من التعذيب والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ندوة حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الوقاية من التعذيب بإفريقيا"، وذلك يومي 7 و 8 شتنبر 2011 بالرباط.

وتأتي هذه الندوة في إطار اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها بين الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية الوقاية من التعذيب والتي تهدف خطة عملها، الممتدة على ثلاث سنوات (2011-2013)، إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان لمناهضة التعذيب في إفريقيا وتوطيد التزاماتها بشأن هذه القضايا.

وتهدف هذه الندوة الرفيعة المستوى، والتي تعكس الالتزام المشترك لأعضاء الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الرامي إلى إعطاء الأولوية لمكافحة التعذيب من خلال أنشطتها، إلى إشراك أطر المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان في الوقاية من التعذيب ولزيادة الوعي لدى هذه المؤسسات حول أهم الآليات الكفيلة بمناهضة التعذيب: (البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب) و(المبادئ التوجيهية لروبن اينلد).

كما تروم هذه الندوة تقاسم الخبرات والممارسات الفضلى في مجال تعزيز وتنفيذ كل من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والمبادئ التوجيهية لروبن اينلد، وصياغة توصيات حول سبل دعم وتسريع عملية التصديق على البروتوكول والعمل على تنفيذه في إفريقيا، ووضع خطة عمل تتضمن الوسائل والإجراءات الرامية إلى التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية لروبن اينلد وتعزيز التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للوقاية من التعذيب.

ويضم برنامج اللقاء العديد من المواضيع بما في ذلك "التحديات التي تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال مكافحة التعذيب"، "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الجديدة لمكافحة التعذيب التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، ولاسيما مبادئها التوجيهية والتدابير التي تصبو إلى حظر ومنع التعذيب"، "المؤسسات الوطنية وآليات الأمم المتحدة لمنع التعذيب، ولاسيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب"، و"المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمناهضة التعذيب: الدعم المتبادل في إطار المشروع الذي يجمع الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية الوقاية من التعذيب".

وستعرف هذه الندوة مشاركة ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة "درجة ألف"، جمعية الوقاية من التعذيب، اللجنة الإفريقية لمنع التعذيب، اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التعذيب،

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، فضلا عن خبراء إقليميين ودوليين.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بحضور كل من السيد إدريس اليزمي، رئيس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد محجوب الهبية، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، والسيد تيموثي موريس، سفير بريطانيا بالمغرب، والسيدة مارتين برونشويك كراف، رئيسة جمعية الوقاية من التعذيب، وذلك يوم الأربعاء 7 ماي 2011، بفندق فرح (الرباط) ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (9h).

بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان



اليازمي

الغزوي

«مواجهة» بين الغزوي واليازمي في فرنسا

في لقاء عقد في رمضان بفرنسا حول موضوع الثورات التي يشهدها العالم العربي، لفتت الصحافية والناشطة بحركة 20 فبراير، زينب الغزوي، الأنظار، وهي تعقب على حديث رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي. وقالت الغزوي إن التوصيات التي خرجت بها هيئة الإنصاف والمصالحة لم يؤخذ بعين الاعتبار، مشيرة إلى أن مدونة الأسرة لا تحمل أي مساواة بين الرجل والمرأة، وأن الدولة لا تحميها كمغربية لادينية. وأكدت الغزوي أن حركة 20 فبراير عانت من قمع السلطة، منتقدة بشدة من يتحدثون عن عدم وجود معتقل تمارة السري، والدستور الجديد الذي أعده -حسب كلام الغزوي- 18 شخصا لا يمثلون الشعب عينوا من قبل الملك. وفي رده على الغزوي، قال اليازمي إن جميع المجالس مستقبلا، بما فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيخلقها البرلمان المقبل، داعيا الحضور (الذي صفق طويلا للغزوي) إلى قراءة نص الدستور الجديد ومقارنته بالقديم وبدساتير دول عربية أخرى. وفي حديثه عن المدونة والمساواة بين المرأة والرجل، أبرز اليازمي أنه صرح من قبل داخل وخارج المغرب بأنه مع المساواة في الإرث بين المرأة والرجل، كما أكد أنه لا وجود حاليا لشيء اسمه معتقل تمارة السري.

الحكومة تدافع عن المشروع و«البيجدي» يتنقده ويدعو إلى إبعاد مجلس اليزمي مشروع قانون الملاحظة المستقلة للانتخابات يشق صفوف الفرق البرلمانية

سامي المونسي

نية الحكومة، لتتم الاستحقاقات التشريعية المقبلة في جو من الشفافية مشيراً في الوقت نفسه إلى مسؤولية الأحزاب السياسية في ضمان نزاهة هذه الاستحقاقات. أما محمد الأعرج عن فريق «الأصالة والمعاصرة»، ويعدهما ضمن مضامين مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحادية للانتخابات، اعتبر أن الترسنة القانونية وحدها لا تكفي لضمان شفافية الانتخابات، داعياً جميع الفاعلين إلى العمل على تخليق الحياة السياسية.

من جهته، وصف محمد مبيدج، رئيس الفريق الحركي، مشروع القانون بالمقدم، والرامي إلى مأسسة ملاحظة الانتخابات طبقاً لمقتضيات الدستور الجديد والمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة. وأكد مبيدج أنه يتعين على المؤسسات الوطنية والأجنبية التي سيتم اعتمادها لملاحظة الانتخابات التحلي بالشفافية والمصادقية، مشدداً على ضرورة تحديد المعايير التي سيتم من خلالها منح هذه الاعتمادات.

وكان الطيب الشرفاوي، وزير الداخلية، قد قدم الأسبوع الماضي مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحادية للانتخابات الذي يندرج في إطار تفعيل أحكام الدستور الجديد للمملكة. وأكد أن الغرض الأساسي من الملاحظة الانتخابية يتمثل في العمل الوازي الذي يقوم به الملاحظ الانتخابي إلى جانب السلطات العمومية، بهدف السهر على نزاهة وحرية الانتخابات وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأطراف. كما يروم مشروع القانون وضع إطار قانوني ينظم ممارسة مهام الملاحظة الانتخابية التي تعرف قرأها تشريعياً، لا سيما وأن مهنة الانتخاب لا تنظم إلا عملية مراقبة الانتخابات التي تتم من طرف ممثلي الهيئات السياسية.



الطيب الشرفاوي

عبداله بنكيران

الحصول على الاعتماد من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في نفس الاتجاه، قال خليل الداهي عن «الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية»، إن مشروع القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات يعزز الترسنة القانونية الانتخابية، ويأتي لسد الفراغ الحاصل في هذا المجال. وبرز أن هذا المشروع «يراهن على حسن

التنفيذية لحزب «الاستقلال»، لكن مقترح العدالة والتنمية، بإحداث لجنة وطنية يجب أن يتم التفكير فيه في المستقبل وبعيدا عن الإرتجال، خصوصا أننا على مرمى حجر من موعد الانتخابات التشريعية، مشيراً إلى أن «الرفع من مستوى الصرامة في مراقبة العملية

موقف لا يرضه محمد الأنصاري، عضو اللجنة الانتخابية لا يمكن أن يكون ضده أي فاعل سياسي». وأكد الأنصاري في تصريح له الخبير، على أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لا يمكن إلا أن يصفق له باعتباره آلية لضمان نزاهة الانتخابات التشريعية ويفتح المجال للجمعيات الوطنية والولاية التي يبقى لها الحق في العمل بكل حرية لمراقبة الانتخابات بعد

ينته مجلس النواب إلى المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالملاحظة المستقلة والمحادية للانتخابات، رغم تباين آراء النواب إزاء المشروع، خلال مناقشته مساء أول أمس أمام لجنة الداخلية والامركزية والبنيات الأساسية بالفرقة الأولى بحضور سعد حصار، كاتب الدولة لدى وزير الداخلية. آراء النواب التي توزعت بين من أشاد بشروع القانون معتبراً إياه خطوة جديدة تهدف إلى إشراك هيئات وطنية وأجنبية للسهر على ضمان نزاهة الانتخابات، وبين من انتقد بعض مقتضياتها على اعتبار أنه «لا يضمن الملاحظة المستقلة والمحادية للانتخابات».

وانتقد نور الدين قربال عن فريق «العدالة والتنمية» مشروع القانون خلال اجتماع لجنة الداخلية، معتبراً أن التاصيل القانوني والسنووي وحدهما غير كافين لضمان عملية انتخابية نزيهة وشفافة داعياً في نفس الوقت إلى تهيئ مناخ سياسي سليم. وأكد قربال على ضرورة إيداع لجنة وطنية لاعتماد الملاحظين وليس لجنة خاصة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في المشروع، وذلك ضماناً للاستقلالية والحياد. موقف يروه لحسن الداودي، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، في تصريح له الخبير، بكون التجارب البنت أن استقلالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان «غير كاملة»، والدليل أنه قام بتزكية لانتخابات 2007 قبل الإعلان عن نتائجها، مطالباً بإحداث جهة تتمتع بالاستقلالية التامة للإشراف على ملاحظة الانتخابات. ونفى الداودي وجود أي توافق بين الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية حول مشروع القانون المتعلق بالملاحظة المستقلة للانتخابات، لأنه يتضمن بنوداً كثيرة ويحتاج إلى مناقشة في البرلمان.

جدل حول الملاحظة المستقلة والمحايطة للانتخابات

ومن جهته، انتقد نور الدين قريال عن فريق العدالة والتنمية المشروع، معتبرا أن التأصيل القانوني والدستوري وحدهما غير كافيين لضمان عملية انتخابية نزيهة وشفافة داعيا في نفس الوقت إلى تهيئ مناخ سياسي سليم.

وأكد على ضرورة إحداث لجنة وطنية لاعتماد الملاحظين وليس لجنة خاصة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المشروع وذلك ضمانا للاستقلالية والحياد.

وكان وزير الداخلية الطيب الشراقوي قد قدم الأسبوع الماضي مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايطة للانتخابات الذي يندرج في إطار تفعيل أحكام الدستور الجديد للمملكة.

وأكد أن الغرض الأسمى من الملاحظة الانتخابية يتمثل في العمل الموازي الذي يقوم به الملاحظ الانتخابي إلى جانب السلطات العمومية، بهدف السهر على نزاهة وحرية الانتخابات وضمان تكافؤ

الفرص بين جميع الأطراف. كما يروم مشروع القانون وضع إطار قانوني ينظم ممارسة مهام الملاحظة الانتخابية التي تعرف فراغا تشريعيا، لا سيما وأن مدونة الانتخابات لا تنظم إلا عملية مراقبة الانتخابات التي تتم من طرف ممثلي الهيئات السياسية.

الترسانة القانونية الانتخابية، ويأتي لسد الفراغ الحاصل في هذا المجال.

وأبرز أن هذا المشروع "برهان على حسن نية الحكومة لتتم الاستحقاقات التشريعية المقبلة في جو من الشفافية مشيرا في الوقت نفسه إلى مسؤولية الأحزاب السياسية في ضمان نزاهة هذه الاستحقاقات.

أما محمد الأعرج عن فريق الأصالة



والمعاصرة، وبعدما ثمن مضامين مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايطة للانتخابات، اعتبر أن الترسنة القانونية وحدها لا تكفي لضمان شفافية الانتخابات داعيا جميع الفاعلين إلى العمل على تخليق الحياة السياسية.

تباينت آراء النواب إزاء مشروع القانون المتعلق بالملاحظة المستقلة والمحايطة للانتخابات، وذلك خلال مناقشتهم للمشروع الإثنين أمام لجنة الداخلية والامركزية والبنيات الأساسية بمجلس النواب بحضور سعد حصار كاتب الدولة لدى وزير الداخلية.

فبينما أشاد عدد من النواب بمشروع القانون معتبرين إياه خطوة جديدة تهدف إلى إشراك هيئات وطنية وأجنبية للسهر على ضمان نزاهة الانتخابات، انتقد آخرون بعض مقتضيات هذا المشروع على اعتبار أنه لا يضمن الملاحظة المستقلة والمحايطة للانتخابات.

وفي هذا السياق وصف محمد مديح، رئيس الفريق الحركي، مشروع القانون بـ"المتقدم والرامي إلى مأسسة ملاحظة الانتخابات طبقا لمقتضيات الدستور الجديد والمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة.

وأكد مديح أنه يتعين على المؤسسات الوطنية والأجنبية التي سيتم اعتمادها لملاحظة الانتخابات التحلي بالشفافية والمصداقية، مشددا على ضرورة تحديد المعايير التي سيتم من خلالها منح هذه الاعتمادات.

من جانبه، قال خليل الداوي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعالدية إن مشروع القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات يغزز